تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمات الاقتصادية

- العراق حالة دراسية -

(بحث مستل من رسالة ماجستير)

أ.د. محسن الراجحي الباحثة :- نوف علي عواد

المستلخص:

يواجه الاقتصاد الدولي اليوم تحديات متعددة لم تكن معروفة سابقا، ومن اهم هذه التحديات هي الازمات الاقتصادية، التي عصفت بالدول المتقدمة في بادئ الامر، وانتقل اثرها الى البلدان النامية، لذا فان هذه الازمة دمرت اقتصاديات البلدان النامية خلال سنوات قليلة.

اذ ان تعدد الازمات في البلدان المتقدمة، والتي كان من ضمنها ازمة الرهن العقاري في عام ٢٠٠٨ التي انتشرت في معظم الدول المتقدمة، وبعد ذلك انتقل اثرها الى البلدان النامية. ان هذا البحث يتطرق الى مناقشة طبيعة الازمة الاقتصادية، وكيفية تاثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال توضيح الازمة الاقتصادية، وبالتالي فان البحث يهدف الى توضيح طبيعة الادارة الاقتصادية ودورها في معالجة تاثير الازمات الاقتصادية، وبالتالي يجب توضيح طبيعة الادارة الاقتصادية ومفهومها ومعالجة الاثار الناتجة من تاثير الازمة الاقتصادية، حيث ركز البحث على الاقتصاد العراقي، والالية التي من خلالها يمكن معالجة الاثار الناتجة عن الازمات الاقتصادية التي اثرت عليه.

ABSTTACT :

The international economy today face Multi challenges which is un know in the previous time. The most Important of this challenges is the economic crisis, which is face the advance nations, and after that affect the development nations, so this crisis destroy the economies of the development nations through some years coming.

The advance nations to attend Multitude crisis, the Finial, is the crisis of 2008, which is spread over all advance nations, and after that, affect all the development nations.

So that this research become to discuss the nature of economic crisis, and the style of manage the Macro economic variables through the break of economic crisis.

By that means, this research focus on the nature of economic management and its role to treat the effect of economic crisis.

So, this research, and from its theoretical side to concentrate over the nature of economic management, and its affect role to treatment the results of economic crisis. Also we concentrate at the Iraq economy through the Application side of this research.

المقدمة:

تعتبر اليد الخفية أو الاقتصاد الحر بشكلها التقليدي غير مقبولة عند متخذي القرار وحتى صانعو القرار السياسي بسبب تعقد الاقتصادات وضخامة العمليات الاقتصادية وتطور المنافسة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. لذا فان الإدارة الاقتصادية لم تعد عاجزة تجاه المعضلات الاقتصادية سواء اكانت الطارئة منها أم المزمنة وإنما أصبحت تمتلك زمام المبادرة في التخطيط بمختلف النظم الاقتصادية بأشكال متباينة واليات مختلفة وتكون لها مسارا تقوم بواسطته بتقييم الحاضر والتخطيط للمستقبل. لقد أصبحت الاقتصادات العالمية اليوم تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل في الأزمنة السابقة، ومن أهم هذه التحديات هي الأزمات الاقتصادية التي طالما تواجه بلد من البلدان خاصة المتقدمة منها وتنتقل بعد ذلك إلى بلدان أخرى تدمر اقتصادياتها وتنعكس على استقرار مجتمعاتها وتهدد أمنها الاقتصادي عبر سنوات قد يطول مداها. لقد مر العالم المعاصر بأزمات عديدة أخر تلك الأزمات المعاصرة هي أزمة 2008 التي عصفت بالنظم الرأسمالية وانتقلت أثارها الى الاقتصاد العراقي الذي يُعدَ من الاقتصادات التي تتمتع بوفرة الموارد الاقتصادية والطبيعية إلا انه ظل يعاني من اختزال في معطياته لمواطنيه، بسبب التأثيرات السياسية وتموجها التي مر بها في تاريخه، ولعل التركة الكبيرة التي ورثها من عسكرة اقتصاده وانعدام فرص الارتقاء به في ظل سوء الإدارة الاقتصادية للبلد قد جعلته اقتصادا معتمدا رغم توفر تلك الموارد، ويعتمد إن الاقتصاد العراقي في دعم التنمية الاقتصادية على مورد واحد وهو النفط، لذا فإن انعكاسات الأزمة الاقتصادية قد أدت إلى إلحاق الضرر في أداء النشاط الاقتصادي، التي ظهرت ملامحها في الاقتصاد الواقعي، الذي أدى إلى تراجع نمو التجارة الخارجية وتفاقم معدل البطالة وانخفاض الإنتاج الصناعي وتراجع أسعار النفط . والذي انعكس على مؤشرات النشاط الاقتصادي للبلد، وبالتالي فان تطور تداعيات الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي، سوف تفرض تحديات قوية من شأنها أن توثر على كافة القطاعات الاقتصادية، ولا تقف على الجانب الاقتصادي فحسب بل سوف توثر على جميع جوانب الجوانب القطاعية.

هدف البحث:

جاء البحث ليناقش، احد أهم المشاكل التي تواجهها الاقتصادات في عالم اليوم ؛ وهي الأزمات الاقتصادية لما لها من انعكاسات، على الواقع الاقتصادي، ولما لها من اثار مدمرة تستمر عبر سنوات قادمة، فضلا عن التركيز على مستوى الإدارة الاقتصادية وقدرتها لمواجهة الأزمات الاقتصادية، أو التخفيف من آثارها الضارة.

مشكلة البحث:

حاولت جاهدة التقصي عن منافذ يمكن من خلالها تجنب الأزمات أو التخفيف من آثارها الضارة. حيث ركز البحث على العراق الذي يعد من الاقتصادات احادية الجانب، وكيفية ايجاد البدائل للتخلص من الازمة التي تعصف به.

فرضية البحث:

استند البحث في محاوره النظرية، على فرضية مفادها؛((انه بالإمكان التخفيف من وطأة الأزمات الاقتصادية واثرها على الاقتصاد القومي، من خلال إدارة اقتصادية تمتلك استقلالية في قراراتها تكون قادرة على إعادة هيكلية الاقتصاد القومي ووضع الخيارات والبدائل وفقا لطبيعة الأزمة وشدتها ونوعها)).

المبحث الأول:- مفهوم الإدارة الاقتصادية

١- مفهوم الإدارة العامة :- صاحبت الإدارة تطور المجتمعات منذ نشأتها ألا أن المفهوم العلمي يعتبر من أحداث هذا القرن ، إذ أن مفهوم الإدارة العامة مرتبط بالإدارة الحكومية إذ انه يعنى بوصف بنية ونشاط الدولة القائم على أساس تدبير سياساتها العامة لأجل إيجاد أفضل السبل لتشغيل جهازها الإداري بالشكل الذي يودي إلى تحقيق أعلى كفاءة إدارية في قيادة مؤسساتها استناداً لذلك عرفت على أنها ((تنسيق المجهودات الفردية والجماعية لتنفيذ سياساتها العامة)).[١]

حيث انه من المعروف أن ودور ولسون من الرواد الأوائل الذين حاولوا دراسة علم الإدارة العامة فقد عرفها عام ١٨٨٧م بأنها (العمليات المتعلقة بتحقيق أهداف الحكومة بأكبر مقدار من الكفاءة وبما تحقق الرخاء لأفراد الشعب).[٢].كما قد عُرفت (بأنها جميع الأعمال الحكومية زراعية، صناعية، اجتماعية، تجارية، مالية، صحية، دفاعية، تعليمية، تهدف إلى تحقيق أهداف عامة تنفذ السياسة العامة للدولة، وعلى هذا الأساس فان الأعمال الحكومية الإدارية تكون عامة إذا اتصفت بالطابع الرسمي وبطابع المسؤولية تجاه المجتمع في تقدمه المستمر). [٣] وكما عرفها آخرون بأنها

---

(١) كامل المغربي وآخرون،أساسيات في الإدارة ، ط١،دار الفكر للنشر والتوزيع،الأردن،١٩٩٥،ص٢٢

(٢) عبد العزيز بن جبتور، مبادئ الإدارة العامة، ط١،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن،٢٠٠٩،ص٣٤

(٣) عبد العزيز بن جبتور، الإدارة العامة المقارنة، ط١،دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠٠٩،ص٤٤

(فرع من العلوم الاجتماعية وهي عملية التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجه والرقابة للموارد المادية والبشرية للوصول إلى أفضل النتائج بأقصر الطرق واقل التكاليف وتعتبر من أهم الأنشطة الإنسانية في أي مجتمع على أساس اختلاف مراحله وتطوره وذلك لما لها من تأثير على حياة المجتمعات لارتباطها بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية).[١] إن الإدارة العامة تجمع بين العلم والفن فهي علم له مبادئه العلمية شانه شان العلوم الأخرى من حيث استخدام أساليب البحث العلمي في مجالات التخطيط والتنظيم وغيرها .... وهي فن من حيث تنفيذها للسياسات والخطط .[٢]

حيث يمكن وضع تعريف شامل للإدارة العامة بالصورة الآتية:- ((عملية تهدف إلى تحقيق أهداف وخدمات المصلحة العامة وأنها تقدم خدماتها إلى جميع أفراد المجتمع وأنها تعمل في ظل الظروف الاحتكارية حيث انه من غير الممكن ان تجد أي نوع من المنافسة بين الإدارات الحكومية)).[٣]

٢- الإدارة الاقتصادية :-

تأتى أهمية الإدارة الاقتصادية، من أنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي في ضوء الإمكانيات المتاحة والظروف الموضوعية وخلال فترة زمنية معينة.(٤)، كما تعرف الإدارة الاقتصادية بأنها ((الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة بأقل وقت واقل جهد واقل كلفة عن طريق الوظائف الأساسية للإدارة، وهذا الاستخدام الأمثل الذي تقوم به الإدارة الاقتصادية للموارد الاقتصادية يحقق فائضا في الموارد الطبيعية تستفد منه قطاعات الشعب المختلفة مسببا الرخاء الاجتماعي والرفاه الاقتصادي)) .(٥) وتعرف أيضا بأنها (كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يمتلكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف).(٦)

(١) فيريل هيدي،ترجمة قاسم القريوني، الإدارة العامة (منظور مقارن)،ط٢،دار الفكر للنشر والتوزيع،عمان،١٩٧٩،ص١١-١٢.
(٢) إبراهيم عبد العزيز، أصول الإدارة العامة، ط١، المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص٥٨
(٣) كامل المغربي وآخرون، مصدر سابق،ص٢٤
(٤) عبد علي المعموري، خضير عباس، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، مج٢٨٦، ع٥، ٢٠١١، ص٥
(٥) نعيم إبراهيم، الظاهر، مبادئ الإدارة الاقتصادية ،اربد عالم الكتب الحديثة ،٢٠٠٩،عمان ،ص ٨
(٦) محمد قروف، محمد سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٩- ٢٠١١)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية، مج١٩، ع١٢، ٢٠١٢، ص٣١٢

٣- بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي

أولا:- الناتج المحلي الإجمالي :

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي GDP (بمجموعة القيم النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال حقبة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.(١) حيث يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع الدخول المتفق عليها لشراء السلع والخدمات أو عن طريق جمع التكاليف لإنتاج وعرض تلك السلع والخدمات.(٢) ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة الآتية: (٣)

الإنفاق على الناتج الكلي لسنة معينة = الدخل النقدي المتولد من إنتاج الناتج الكلي لهذه السنة

كما ويمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي على انه مقياسا لكافة أنواع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد معين وفي مدة زمنية محددة عادة ما تكون سنة. (٤) كما ويمكن الإشارة إلى إن الناتج المحلي الإجمالي يشمل مجموع قيمة الإنتاج من السلع والخدمات مستبعدا قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية وبهذا هو يشمل مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية للبلد وبمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية . كما وانه مجموع القيم الدولارية لكل من عناصر الاستهلاك وإجمالي الاستثمار ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات وصافي الصادرات خلال عام .(٥)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم وأوسع المقاييس الشاملة لقياس مستوى الأداء الاقتصادي للبلد وتحديد حالة الاقتصاد إذا كان يعيش حالة (انكماش أو توسع أو ثمة ركود أو تضخم). أما بالنسبة

للاقتصاد العراقي الذي يعتبر واحدا من البلدان النامية التي تعاني من مشكلات عديدة مثل التضخم والبطالة وانخفاض الدخل القومي، ومن ثم انخفاض نصيب الدخل الواحد ، ومع انهيار النظام السابق عام 2003 انهار النظام الاقتصادي العراقي وتدهورت البنى التحتية وتراجعت القيمة المضافة لكل القطاعات الاقتصادية، وتراجع الناتج الكلي، فقد انخفض الناتج المحلي بالأسعار الجارية عما كان

(١) خالد واصف ألوزني، احمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص١٠٧

(٢) جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص١٦٣

(٣) سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي،موسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠، ص٣٠٤

(٤) Gregory Mankiw, "principles of Macro economics, 2nd edition, oxford universitypress,2000,P(22-25)

(٥) ساملسون، نودهادس، مصدر سابق ، ص٤٥١

عليه، وبعد قيام الحكومة الموقتة واستئناف تصدير النفط عادت الحياة إلى الاقتصاد العراقي تدريجيا وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى (73533598.6) مليون دينار عام 2005 وتمثل الهدف النهائي لعملية إعادة البناء الاقتصاد العراقي خلق حالة من النمو المستدام وتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة وتحفيز الاستثمار وزيادة معدلاته السنوية، إلا أن هذه الأهداف حققت نجاحات متواضعة وذلك لكون الاقتصاد العراقي يعتمد اعتمادا واسعا على القطاع النفطي، إضافة إلى تأثير الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد.(١) علما أن معدل نمو الناتج كان 2.4% للفترة 1990-2007 وهو اقل من معدل نمو السكان البالغ 3% للسنوات ذاتها، وان الفجوة بين قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة التي بلغت 5% لنفس الفترة، مما يدل على التضخم الجامح الذي يعاني منه البلد.(٢) ويوضح الجدول الاتي تذبذب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعارالثابتة.

جدول رقم (١) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات من 1990- 2013 (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
1990	29711.1
1991	10682
1992	14163.5
1993	18453.6
1994	19164.9
1995	19671.2
1996	21728.1
1997	26342.7
1998	35525

41771.1	1999
42368.6	2000
433351.1	2001
40344.9	2002
26990.4	2003
41607.8	2004
434338	2005
47851.4	2006
48510.6	2007
51716.6	2008
54720.8	2009
57751	2010
63650.4	2011
70201.3	2012
73158	2013

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للسنوات (١٩٩٠-٢٠١٣)، صفحات متفرقة

(١) سحر قاسم محمد، الآليات الواجب لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، باحثة في البنك المركزي، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ٢٠١١، ص٤-٦

(٢) علي نبع الصبيحي، احمد وهيب حسن، السياسات الكلية في العراق خلال ١٩٩٠-٢٠١٠والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الانبار، مج٤،ع٧، ٢٠١١، ص٧٦

بالرغم مما أثير حول النتائج الاقتصادية للإدارة الاقتصادية في العراق، فإننا نجد أن هنالك تخبطا وسوء تخطيط اقتصادي انعكس في الأداء الاقتصادي بصورة عامة، فوجود منافسة أجنبية للسلع المحلية أدى إلى انهيار الإنتاج المحلي، بسبب أن كلفة إنتاج السلعة العراقية تتضمن تكاليف عالية،حيث تتضمن التكاليف الطارئة كل من تكاليف المخاطرة السائدة بسبب قلق المستثمرين، اضف الى ذلك كلف الوقود والنقل وقد أدت هذه التكاليف المتزايدة إلى عزوف الكثير من المنتجين وانصرافهم عن الاستثمار في الأنشطة الزراعية والصناعية.

ثانيا:- ميزان المدفوعات ترتبط الدول النامية فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب ، مما يتطلب انتقال الموارد المالية والمادية والبشرية، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة تجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية ، وخلال مدة محددة في حسابات ميزان المدفوعات والذي يوضح المركز المالي لدولة ما تجاه الدول الأخرى حيث يعرف ميزان المدفوعات بأنه (بيان أساسي لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية ، وهو ذو جانبين لتلك المعاملات ، كما انه أسلوب لتنظيم الاستلامات والمدفوعات

النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة ، عادة ما تكون سنة).[١] كما ويعرف بأنه بيان موجز

الفقرات	2008 (cif)	2008 (fob)

بالمعاملات الاقتصادية كافة التي تجري بين احد البلدان وبقية العالم خلال مدة زمنية معينة وتشمل هذه المعاملات الصادرات الواردات من السلع والخدمات وجميع حركات رؤوس الأموال المختلفة.[٢]، ومن العناصر الاساسية لميزان المدفوعات هي الحساب الجاري، الذي يشمل جميع الاستيرادات والصادرات من السلع والخدمات، والعنصر الثاني هو حساب رأس المال الذي يشتمل على الالتزامات المالية من القروض والاستثمارات الطويلة الأجل (التي تستحق خلال سنة أو أكثر) والالتزامات قصيرة الأجل (أي تلك التي تستحق خلال فترة اقل من سنة)، ومن عناصر ميزان المدفوعات ايضا حساب الذهب الذي يعكس حركات الذهب التي هي أشبه بحركات رأس المال القصيرة الأجل والتي تخدم بالدرجة الأولى تسوية الفروقات في المدفوعات والإيرادات الناتجة من المعاملات الدولية الأخرى. والجدير بالملاحظة انه يجب أن ينظر إلى الذهب كأي سلعة أخرى فيما يتعلق بالجانب المدين أو الجانب الدائن، لذلك تسجل الاستيرادات من الذهب في الحساب المدين والصادرات في الحساب الدائن. حيث يعتبر الاقتصاد العراقي من الدول النامية التي يتسم العجز فيها نتيجة أسباب هيكلية وذلك باعتماده على سلعة واحدة وهي (النفط) حيث أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي فائضا مقداره (18.8) مليار دولار لعام 2008 ، جاء هذا الفائض نتيجة عوامل مباشرة تتمثل بالفائض المتحقق في الميزان التجاري والبالغ (33.6) مليار دولار والفائض المتحقق في حساب الدخل والبالغ 7مليار، أما العوامل الغير مباشرة في تحقيق الفائض المذكور جاء نتيجة مساهمة صافي التحويلات الرأسمالية بمقدار(440.8) مليون دولار وصافي الاستثمار المباشر البالغ(1.8) مليار دولار. في حين اثر العجز المتحقق في كل من حساب الخدمات وصافي التحويلات الجارية واستثمار الحافظة على وضع ميزان المدفوعات العراقي، حيث بلغ مقدار العجز لهذه الحسابات(5.3، 2.9، 2.8) على التوالي، انعكست المؤشرات أعلاه في تحديد وضع الحساب الجاري الذي سجل فائضا بلغ (32.3) مليار دولار، وبما أن مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات يمثل سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، حيث سجلت الصادرات الكلية ما قيمته (63.7) مليار دولار تحققت معظمها من عوائد النفط الخام المصدر حيث ساهم بنسبة (97%) من قيمة الصادرات الكلية، أما الاستيرادات الكلية سجلت مبلغا مقداره (30.2) مليار دولار. أما صافي حساب الخدمات، فتشير البيانات الخاصة بهذا الحساب إلى ارتفاع العجز إلى ما قيمته (5.3) مليار دولار، الأمر الذي يؤكد كون العراق من البلدان النامية المتلقية لكافة أنواع الخدمات، واغلب هذه الزيادة جاءت نتيجة لزيادة أقيام الشحن على الاستيرادات، حيث تم استقطاع 15% من قيمة الاستيرادات الكلية لأغراض الشحن والتامين. وحقق حساب الدخل فائضا بلغ (70) مليار دولار نتيجة زيادة عوائد الاستثمار الليلي والاستثمار في الاذونات الأجنبية في الخارج لكل من البنك المركزي ووزارة المالية .أما بالنسبة للحساب الرأسمالي والمالي، حيث سجل هذا المبلغ ما مقداره (21.1) مليار دولار، حيث سجل صافي التحولات الرأسمالية فائضا بلغ (440.8) مليون دولار، نتيجة تلقي منح تتعلق بالاستثمار وتكوين رأس المال الثابت والتي تتمثل منحة استثمارية في الولايات المتحدة والدول المانحة، أما الحساب المالي المتبع من قبل صندوق النقد الدولي ، حيث أن هذا الحساب بدا يقترب من الواقع الفعلي الذي يعبر عن المركز المالي لميزان المدفوعات التي أظهرت نتائجه عجزا بلغ (2.8) مليار دولار، باستثناء الأصول الاحتياطية التي حققت فائضا بلغ (18.8) مليار دولار، وجاء هذا العجز انعكاسا للفائض المتحقق في ميزان الحساب الجاري والميزان التجاري،. ويوضح الجدول رقم (٢) ميزان المدفوعات العراقي كما في الشكل الاتي:-

جدول رقم (٢) ميزان المدفوعات العراقي لعام ٢٠٠٨(مليون دينار)

أولا:- الحساب الجاري		32,344.4
١- الميزان التجاري		33,554.9
الصادرات (فوب)		63,726.1
- النفط الخام		61,883.7
المسجل*		61,883.7
- المنتجات النفطية		1,534.2
- الصادرات الأخرى		308.2
الاستيرادات	35,495.5	30,171.2
١- الاستيرادات الحكومية	15,743.9	13,382.3
أ-الاستيرادات بموجب مذكرة التفاهم	54.4	46.2
ب-الاستيرادات الاستهلاكية خارج المذكرة	6,648.4	5,651.1
ج-الاستيرادات الرأسمالية خارج المذكرة	5,945.2	5,053.4
د-استيراد المنتجات النفطية	2,787.7	2,369.6
هـ-الاستيرادات الحكومية الأخرى	298.5	253.7
و-تكاليف طبع العملة	9.7	8.3
٢- استيراد القطاع الخاص	19,751.6	16,788.9
أ-استيراد القطاع الخاص الاستهلاكية	4,937.9	4,197.2
ب- استيراد القطاع الخاص الرأسمالية	14,813.7	12,591.7
٢-صافي الخدمات		-5,257.9
المقبوضات		1,966.8
المدفوعات**		7,224.7
٣-صافي الدخل		6,979.1
تعويضات العاملين		5.5
دخل الاستثمار\ الرسمي		6,973.6
المقبوضات		7,361.1
المدفوعات		387.5
الفوائد		-
٤-صافي التحويلات بدون مقابل الجارية		-2,931.7
التحويلات الخاصة وتحويلات العاملين		67.2
التحويلات الرسمية		-2,998.9
المقبوضات		163.0
إجمالي المنح		163.0
المنح المقدمة من الدول المانحة		-
المنح المقدمة من الولايات المتحدة		160.0
الأخرى		3.0
المدفوعات		3,161.9
صندوق التعويضات		3,094.2
الأخرى		67.7

تابع للجدول رقم (٢)

الفقرات	2008 (cif)	2008 (fob)
ثانيا:- الحساب الرأسمالي والمالي		-21,147.8
١- صافي الحساب الرأسمالي		440.8
الدائن		440.8
المدين		-
٢- صافي الحساب المالي		-21,588.6
أ- صافي الاستثمار المباشر		1,822.1
دائن		1,855.7
مدين		33.6
ب- صافي استثمار الحافظة		-2,805.5
١- الحكومة العامة		-2,814.0
المسدد (دائن)		27,622.6
المسحوب (مدين)		30,436.6
٢- قطاعات أخرى		8.5
الدائن		11.0
المدين		2.5
ج- صافي الاستثمار الآخر		-1,850.0
الموجودات		-382.0
المستحقات من الخارج		-382.0
صندوق أعمار العراق\ التغير في الرصيد		-
التغير في صندوق مذكرة التفاهم		-436.4
المحول من أرصدة مذكرة التفاهم 10015,3 إلى صندوق أعمار العراق		54.4
المتبقي من رصيد مذكرة التفاهم إلى صندوق أعمار العراق 336,9		
ائتمان التجارة		
الموجودات الأخرى		-
المطلوبات		-
صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى		-1,468.0
د- الأصول الاحتياطية		-18,755.2
البنك المركزي		-18,755.2

الاحتياطات (الزيادة–)		−18,755.2
الموجودات الاحتياطية		−18,755.2
الذهب النقدي		
حقوق السحب الخاصة		−6.9
وضع الاحتياطي لدى الصندوق		–
الموجودات الأجنبية		−18,748.3
العملة والودائع		−15,245.6
لدى السلطة النقدية		−2,233.6
لدى البنوك الخارجية		−13,012.0
الأوراق المالية		−3,502.7
سندات الملكية		
سندات واذونات		
أدوات السوق النقديةاصافي المشتقات المالية		−3,502.7
المستحقات الأخرى		
ثالثا:– صافي السهو والحذف		−11,196.6

المصدر:– البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم إحصاءات ميزان المدفوعات،٢٠٠٨

ثالثا:– التضخم :– يعرف التضخم بوصفه ظاهرة اقتصادية هو الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، إذ تنجم هذه الظاهرة من عدم التوافق بين نمو أو حجم السيولة النقدية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية وبين نمو أو وفرة السلع والخدمات المتاحة في السوق.[١] يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات العالية الانكشاف كونها تعتمد على سلعة واحدة في صادراته ويعتمد على الاستيراد لسد متطلبات السوق لذا فان من اضطراب في السوق العالمية تنعكس سلبا أو ايجابيا على الاقتصاد العراقي حسب الحالة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وبما إن الاقتصاد العالمي يمر في حالة من الركود الاقتصادي بسبب الأزمة المالية أصبح تأثير التضخم المستورد سالبا بحيث أدى إلى انخفاض التضخم بشكل عام إلى 2.7% عام 2008 بعد إن كان 53% سنة 2006.[٢] في حين أن مؤشرات التضخم للنصف الأول من سنة 2009تشير إلى إن التضخم قد انخفض بنسبة 1.5% للمدة من تموز 2008 قد انخفض لغاية تموز2009 إذ بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 1966.3 للأشهر الأولى من عام 2009 ، وهذا يعكس الأثر الايجابي للازمة العالمية على معدلات التضخم في العراق. كما ويمكن الإشارة إلى إن معدلات التضخم في عام 2010 انخفضت إلى 2.5 %، وهذا بسبب توفر المشتقات النفطية وانخفاض أسعارها، وكذلك بسبب تحسن سعر صرف العملة الوطنية إضافة إلى عدم وجود رسوم كمركية تؤثر على السلع المستوردة. ونلاحظ أيضا أن عام 2013، إن معدلات التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كانت تحت السيطرة بوجه عام، ومن ضمنها العراق، فقد انتقلت تلك التغيرات في الأسعار إليه، إذ شهد الاقتصاد العراقي خلال هذا العام استقرارا واضحا في المستوى العام للأسعار تمثل بتراجع معدل التضخم الأساس إلى (2.4%) مقابل (5.6%) لعام 2012، بينما سجل معدل التضخم العام ما نسبته (1.9%) مقابل (6.1%) لعام 2012. [٣]

(١) احمد إلهيتي وآخرون، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧(الأسباب والآثار)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإدارية والاقتصادية،جامعة الانبار، مج٢، ع٣، ٢٠١٠، ص ٥

(٢) كامل علاوي، محمود حسين،التنافسية ومتطلبات التنمية (العراق حالة دراسية)، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية، ع٧٣، ٢٠١٢، ص٤٢٠

(٣) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٣،ص٦٦

المبحث الثاني:- الأزمات الاقتصادية

يرجع أصل كلمة أزمة (Crisis) إلى أصل إغريقي وتعني القرار[١]. أما مفهومها باللغة الصينية فإنها تجمع بين معنيين هما الفرصة والصعوبة، أما الفرصة للتغيير والنمو أو الخطر للتراجع والركود[٢] . وكذلك حددها عدد من المختصين بأنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر ما أو عدة أقطار، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلاف التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، والأزمة أما أن تكون عنيفة أو بطيئة ، وقد تكون محلية يقتصر أثرها على بلد أو دولة أو تكون عامة شاملة لعدة دول أو العالم بأسره، وتعرف أيضا بأنها توقف في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات.[٣] كما وأنها تمثل نقطة التحول في أي شي (الوقت الصعب أو الخطر والقلق المرتبطين بالمستقبل).[٤] إذ يرى ماركس الأزمة بأنها أمر حتمي ومستمر في هذا النظام. حيث تعرف الأزمة بمفهومها الاقتصادي بأنها انقطاع دوري يحصل في عملية الإنتاج، وهذا الانقطاع يمثل في انكماش القوى الإنتاجية المستخدمة الأمر الذي يودي إلى نقص الاستهلاك النهائي ونقص في الاستثمار المنتج، في الوقت الذي توجد فيه حاجات اجتماعية وفردية غير مشبعة . ومن الأزمات المعاصرة هي أزمة الرهن العقاري التي اجتاحت الاقتصاد، حيث واجه الاقتصاد الأمريكي أزمة مالية حقيقية عصفت بالأسواق المالية الدولية والوطنية وأثرت على البنوك والمؤسسات المالية بصفة خاصة وبشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة 1929 ، حيث تعود بداية الأزمة إلى آب2007 عبر ما يسمى بـ ((أزمة الرهن العقاري)) والقرض السيئ ذي الفائدة القابلة للتغيير، حين توسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح القروض السكنية لعدد كبير

---

(١) Golan, M, Treatment in Crisis Situations, U.S.A, The free press, 1978, p(61)

(٢) Timothy Wilkin, Crisis Dinger& opportunity, Un commonsense Library volime,2001,P(4)

(٣) Robison, J.A, ((crisis. In D. Lsis (ED).International encyclopedia of the social sciences)),voli3,NewYork,1968,P(510)

(٤) Hornby, A.S cowie, A.P& Gimson, A.C,((oxford advanced learners dictionary of current English)),oxforduniversitypress,London,1984,P(204

من الأفراد لتمويل شراء سكن، وارتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة من64% سنة 1996 إلى 69.2 % سنة 2004 وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية، ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية ذلك اثر سلبا على قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية ورفضها إقراضها، وتدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك، إلا انه اتسع رقعت البنوك التي تعاني من عجز السيولة النقدية، الأمر الذي أدى إلى ظهور حالات الإفلاس، حيث امتد تأثير الأزمة إلى الأسواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي بعد ارتفاع حالات التعثر في السداد في سوق الرهن العقارية العالية الخطورة في سياق عملية تصحيح رئيسية تشهدها سوق المساكن في أمريكا، حيث قامت المصارف وشركات العقار ببيع الديون إلى شركات التوريق التي أصدرت سندات قابلة للتداول في أسواق البورصة العالمية.(١) وبالتالي يمكن القول أن أزمة الرهن العقاري تحولت إلى أزمة مالية عالمية مع تنامي واتساع انهيار سوق الرهن العقاري، وبالنظر إلى التطورات في عصر العولمة وانفتاح الأسواق المالية أثرت الأزمة لتنتقل إلى معظم الأسواق المالية العالمية ومع توجه الأزمة إلى المزيد من الانكماش في مجال الائتمان العقاري ، أصاب الركود سوق العقارات في العديد من الدول الأوربية، حيث أن ظهور الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمر الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية .(٢)

---

(١) فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العالمية المحكمة، جامعة سكيكدة، الجزائر ،٢٠٠٨،ص٨-٩

(٢) محمد الهاشمي حجاج، اثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص١٤٠- ١٤٢

المبحث الثالث :- اثر الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨ على الاقتصاد العراقي وإمكانية التقليل من مخاطرها

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات التي تتمتع بوفرة الموارد الاقتصادية والطبيعية إلا انه ظل يعاني اختزالا في معطياته لمواطنيه، بسبب التأثيرات السياسية وتموجها التي مر بها في تاريخه، ولعل التركة الكبيرة التي ورثها من عسكرة اقتصاده وانعدام فرص الارتقاء به في ظل سوء الإدارة الاقتصادية للبلد قد جعلته اقتصادا معتمدا رغم توفر تلك الموارد، وبالتالي وبما إن الاقتصاد العراقي يعتمد في دعم التنمية الاقتصادية على مورد واحد وهو النفط، فان انعكاسات الأزمة الاقتصادية قد أدت إلى إلحاق الضرر في أداء النشاط الاقتصادي، والتي ظهرت ملامحها في الاقتصاد الواقعي، الذي أدى إلى تراجع نمو التجارة الخارجية وتفاقم معدل البطالة وانخفاض الإنتاج الصناعي وتراجع أسعار النفط . والذي انعكس على مؤشرات النشاط الاقتصادي للبلد، وبالتالي فان تطور تداعيات الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي، سوف تفرض تحديات قوية من شانها أن توثر على كافة القطاعات الاقتصادية ولا تقف على الجانب الاقتصادي وحسب بل سوف توثر على جميع جوانب الجوانب القطاعية. ومن الآثار السلبية للازمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصاد العراقي حيث لن يكون بعيدا عن تداعيات الأزمة الاقتصادية، طالما أن للقطاع النفطي دور كبير فيه، وبما أن الأزمة سحبت أسعار النفط إلى مستويات متدنية، فلابد من القول إن الأزمة

الأخيرة توثر سلبا على الاقتصاد العراقي، ومن الطبيعي أن يتأثر الاقتصاد العراقي ببعض القنوات خصوصا بعد أن أصبح اقتصاده يعمل وبشكل منفتح على الاقتصاد العالمي منذ عام 2003 ولغاية اليوم ، وبما إن الاقتصاد العراقي يعتمد وبدرجة كبيرة على إنتاج النفط الخام وتصديره واعتماده على الأموال النفطية المتأتية من إيرادات النفط الخام .[1] وبما أن القطاع النفطي يعتبر منبع الثروة في العراق، حيث يقدر المخزون الاحتياطي في العراق بحوالي 112 بليون برميل، وبهذا يحتل هذا الاحتياطي المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية ، مما يجعل العراق قادرا على أن يصل إنتاجه إلى ما يقارب (8) ملايين برميل يوميا ليصل إلى (10) ملايين برميل يوميا بعد الاكتشافات الجديدة، ومع ذلك بقيت طاقات الإنتاج والتكرير

(١) هندرين حسن حسين، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على النشاط الاقتصادي، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ع٨٩، ٢٠١١،ص٢٠

وصناعة الغاز حتى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي دون مستوياتها قياسا بهذا الحجم الكبير من الاحتياطي النفطي.[1] وعالميا يتوقع أن يفوق الاحتياطي العراقي نظيره في دول الخليج إذا ما تم انجاز عمليات البحث والتنقيب في الأراضي العراقية التي لم تخضع لأي مسح جيولوجي كامل، أما بالنسبة للسياسات النفطية فقد شملت جميع القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تردي وضع تلك القطاعات وعدم الاعتماد على المخرجات التي توفرها في المساهمة بتطوير الاقتصاد، وبما أن الدولة هي الجهة الرئيسية التي تحصل على الريع الخارجي نتيجة استحواذها على عوائده مما يودي إلى أن تكون السلطة المشرفة بين القطاع المنتج للريع وبين بقية القطاعات الأخرى عبر الإنفاق الحكومي للعائدات النفطية الضخمة مما يعطي للدولة دورا مهما ورئيسيا في توزيع الريع على السكان، والذي يسهم في تعاظم دور الدولة في الاقتصاد.[2] حيث نلاحظ أن مسار النفط كان شديد التذبذب في السنوات الأخيرة، فبعد أن تجاوز المتوسط العالمي 140دولار للبرميل في تموز 2008 انخفض إلى 33 دولار في كانون الثاني 2009، وبعد سنتين أي كانون الثاني 2011 استعاد المستوى الذي كان عليه مطلع عام 2008، حيث يتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي بموجب التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي بمقدار 173 تريليون دينار عام 2014 بمعنى أن يكون متوسط نصيب الفرد سيكون حوالي 4350 دولار.[3] إن حدوث الانخفاض في أسعار النفط يفضي إلى تراجع النمو الاقتصادي، لان النفط يمثل حلقة الوصل بين الاقتصاد العراقي والعالم الخارجي، ويعود السبب في هذا التراجع إلى عدم التنويع الاقتصادي، إذ أن أحادية الاقتصاد واعتماده على مصدر ريعي واحد كان سببا في حدوث الأزمة وحدوث ضمور في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أثرت الأزمة الاقتصادية بشكل كبير على ممكنات التوسع في معدلات الأداء الاقتصادي.فقد شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا بنسبة 65% من سعره في مطلع الأزمة ، وبما أن إيرادات النفط تشكل المركز الأول في تمويل الموازنة العامة بالمقارنة مع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، فان تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية سوف يجعل الصدمة الخارجية أكثر قوة، ويكون من المتعذر للاقتصاد الاستمرار في الوفاء بالديون التي تمثل العبء الذي يتحمله العراق ، وانه سيبقى في دائرة الديون المالية وسوف تتوقف المشاريع وتتأجل إلى اجل غير مسمى.

(١) عبد الرسول عبد جاسم، نحو تقويم الاقتصاد العراقي-الحلول والمعالجات،مجلة المنصور،جامعة بغداد، ع١٤، ٢٠٠٩، ص١٣

(٢) أخلاص قاسم نافل، دور النفط في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣،مجلة قضايا سياسية،جامعة النهرين،ع٣٧، ٢٠١٤، ص١٧٣

(٣) نفس المصدر السابق، ص١٧٦

وبالإشارة إلى أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي حدثت في عام 2008 نلاحظ أن ميزانية الحكومة العراقية في هذه السنة بلغت قيمتها نحو 50 مليار دولار ثم زادتها 20 مليار دولار بعد ارتفاع أسعار النفط والتي تجاوزت 100 مليار دولار والتي توزعت ضمن البنود الموضحة في الجدول التالي:-

جدول (٣) موازنة العراق لعام 2008

بنود التخصيصات	المبلغ المخصص	النسبة
التخصيصات الاستثمارية	21 مليار دولار	% 30
التخصيصات التشغيلية	49 مليار دولار	%70
إجمالي الميزانية	70 مليار دولار	%100

المصدر:- مايح شبيب ألشمري، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مجلة الاقتصادي الخليجي، ع٢٣، ٢٠١٢، ص٩٦

حيث نلاحظ أن التخصيصات التشغيلية متمثلة بالأجور ونفقات الدولة الأخرى تشكل نسبة 70% من الميزانية في حين أن التخصيصات الاستثمارية لا تتجاوز 30% من الميزانية ،مما يشير إلى ضعف الفاعلية الاستثمارية لاسيما الاستثمار العام لتعدد مراكز القرار الاستثماري وعدم الاستقرار الأمني والسياسي.أما الآثار الايجابية للازمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصاد العراقي، فبالرغم من الآثار السلبية للازمة المالية على الاقتصاد العراقي، فان هذه الأزمة لها اثأر ايجابية على الموازنة العامة، حيث أن انخفاض الأسعار عالميا يودي إلى إمكانية شراء احتياجات استهلاكية محلية من الأسواق العالمية وبأسعار منخفضة، مما يودي ايجابيا على سد العجز الذي يحصل جراء انخفاض أسعار النفط، وعلى ذلك للازمة وجهين، فهي من ناحية توثر في الموازنة العامة عبر انخفاض أسعار النفط ويكون ذلك الوجه هو عامل كبح في تحسين وضع الموازنة العامة ويزداد حجم هذا الأثر السلبي، أما الأثر الايجابي الذي يحصل نتيجة انخفاض أسعار المستوردات العالمية مما يعني أن صافي الأثر في الموازنة سيكون اشد، غير أن احتمال انجلاء الأزمة أو تدني قوتها ستعمل على إحداث تغيرات قد تبين معالمها في الأجل القصير ويعتمد ذلك على الحلول الواجب توفرها للقضاء على الأزمة.(١)

(١) عقيل الحلو، الأزمة المالية وتداعياتها على النشطة المالية والاقتصادية في البلدان العربية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج١٣، ع٤، ٢٠١١، ص١٦٦

الملاحظ أيضا أن هنالك متغيرات أخرى قد تودي إلى أحداث تغيرات ايجابية بسبب حدوث الأزمة الاقتصادية ، وذلك عن طريق أحداث تناسب مقبول بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي، ويعتمد هذا على مدى مقدرة الدولة وقوتها في تحقيق الاستثمار، وان تحقيق ذلك سيقود إلى القضاء أو التخفيف جزء من البطالة وغيرها من عناصر التنمية الاقتصادية.

وهنالك بعض الإجراءات اللازم توفرها للتقليل من اثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصاد العراقي ومن ضمنها:-

أولا:- الاهتمام بالقطاع الزراعي وضرورة التنويع الاقتصادي

يعد القطاع الزراعي من أوسع القطاعات الاقتصادية في استيعابه للأيدي العاملة في اغلب الدول العربية، حيث أن القطاع الزراعي يستوعب حوالي (50%) من الأيدي العاملة، إلا انه يتمتع بالتخلف في استغلال الآلات الإنتاجية المتطورة، وبالتالي فان القطاع الزراعي بحاجة إلى رؤية اقتصادية تتمكن من خلالها القضاء على مشكلة البطالة والمساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي للعراق. ويتم ذلك عن طريق استخدام سياسة الحماية للمنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الأجنبية في مجال أسعار بيع المنتجات للمستهلكين، حيث تم إدخال سلع زراعية إلى العراق من مصادر دول مختلفة تباع في الأسواق المحلية بأسعار اقل من مثيلاتها المنتجة محليا، ريثما تتحسن كفاءة المنتج والاقتصاد العراقي، وكذلك زيادة حجم القروض المقدمة من قبل المصارف الزراعية، سواء كانت قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وبما يتناسب مع حالة التضخم التي يشهدها القطر، مع مراعاة أن تكون أسعار الفائدة على هذه القروض مقبولة.[1] وكذلك العمل على تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تصنيع بعض المستلزمات الزراعية مما يساعد على تشغيل الأيدي العاملة والتقليل من الاعتماد على الاستيراد، وكذلك إتباع السياقات المعمول بها عالميا من حيث المواصفات والجودة للسلع الزراعية العراقية بهدف تحقيق إمكانية دخولها للأسواق الخارجية.[2]أأن القطاع الزراعي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية

(١) محمد ألعقيدي، الإستراتيجية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع٢١، ٢٠٠٦، ص١٣٦

(٢) نفس المصدر، ص١٣٨

لما يمتاز من وفرة للموارد الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة ليس في القطاع الزراعي فحسب، بل ويشمل تحقيق التنمية الشاملة على مستوى الاقتصاد العراقي ككل، وعلى ضوء الموارد المتاحة في العراق، فان القطاع الزراعي من الممكن أن يصبح القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية بسبب ما يمتلكه العراق من مقومات أساسية لهذا القطاع والمتمثلة بالموارد الطبيعية والموارد البشرية وكذلك الرأسمالية .[1] وخاصة إذا ما تم توظيف واستغلال هذه الموارد استغلالا امثل عن طريق وضع وتنفيذ خطط اقتصادية متكاملة لتحقيق الهدف من سياسات التنويع الاقتصادي. وللنهوض بالقطاع الزراعي وإعادة فاعليته وذلك عن طريق تفعيل المبالغ المخصصة في موازنة القطاع الزراعي بالشكل الصحيح وصرفها في المكان المناسب، حتى وان تم صرف جزء منها ولكن بالشكل المطلوب، وذلك عن طريق إعادة هيكلة أموال الموازنة والية الإنفاق فيها من خلال استخدام الآليات الدستورية الممنوحة لمجلس النواب بالمناقلة بين أموال الموازنة واقتطاع أموال من وزارتي الدفاع والداخلية وإنفاقها باتجاه الزراعة والقطاعات الأخرى.[2] وهنالك عدة سياسات الواجب أتباعها من قبل واضعو السياسة الزراعية للنهوض بالاقتصاد العراقي ومنها:- [3]

أ- السياسة السعرية :- يتطلب أن تهدف تلك السياسات إلى دعم أسعار المحاصيل الزراعية وخاصة المحاصيل المعدة للتصدير، وكذلك المحاصيل التي تتطلبها الصناعة في العراق

لتوفير المواد الأولية كالصناعات النسيجية وصناعة السكر وصناعة الزيوت النباتية من خلال زراعة محاصيل زهرة الشمس والسمسم وغيرها والتي تودي إلى تعزيز التشابك القطاعي بين قطاعات الصناعة والزراعة، أما دعم المحاصيل المعدة للتصدير فان هذا يهدف إلى توفر العملة الصعبة للبلد من خلال تصديرها.

ب- السياسة الحيازية واستصلاح الأراضي:- تهدف هذه السياسة إلى توزيع الأراضي على المزارعين توزيعا عادلا، وعدم تفتيت الملكية وبالتالي يكون أنتاجها منخفض . أما استصلاح الأراضي فانه يهدف إلى إقامة أراضي خصبة وصالحة للزراعة من خلال أقامة مشاريع للري والبزل وتخليص التربة من الملوحة

(١) مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي في العراق،مجلة جامعة كربلاء، مج ٥، ع٢، ٢٠٠٧، ص٣٤.

(٢) همسة قصي، القطاع الزراعي ضمن الموازنة العامة لعام ٢٠١٠، مجلة الإدارة والاقتصاد،جامعة كربلاء، مج١، ع٣، ٢٠١٢، ص٧.

(٣) مهدي سهر غيلان، مصدر سابق، ص٣٦-٣٧.

ج- السياسة المائية:- يتطلب وضع إستراتيجية لإدارة هذا المورد وعدم الهدر فيه والذي يودي استعماله الكفء إلى زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية للمحاصيل الزراعية.

ح- السياسة التمويلية:- تهدف هذه السياسة إلى تسليف المزارعين من قبل المصارف الزراعية المتخصصة وتوفير القروض اللازمة لهم لإقامة المشاريع الزراعية المختلفة.

ثانيا:- تشجيع نظام الخصخصة في الاقتصاد العراقي

لكي ينجح برنامج الخصخصة ينبغي تهيئة البيئة العامة، ونقصد بذلك أعادة النظر في التشريعات وإعادة هيكلة السياسة العامة وبشكل يحدد بوضوح الدور الذي سيلعبه كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد القومي، ويضمن أطلاق قوى السوق لكي تعمل بكفاءة. وعادة ما ترتبط التشريعات والسياسات التي تحتاج إلى أعادة هيكلة بأربع مسائل رئيسية هي المنافسة والتمويل والتسعير والعمالة .[١] وهكذا تؤكد تجارب الخصخصة في دول العالم على ضرورة تهيئة كل من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والبنية التنظيمية والإدارية القانونية ، ويحتاج برنامج الخصخصة ليأخذ مداه الزمني كي يتم على مراحل من دون عجلة، وعلى أساس التعلم من التجارب والمراجعة والتصحيح. وان من الأهداف الأساسية للخصخصة على المستوى الكلي هو زيادة حجم مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد والعمل على تخفيض عجز الموازنة العامة وتطوير أسواق رأس المال المحلية وكذلك تحسين الميزان التجاري، وتغيير معدلات البطالة وزيادة الاستثمارات الأجنبية. وبالتالي ولأجل تطبيق سياسة الخصخصة في الاقتصاد العراقي من اجل التخلص من اثأر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، يجب العمل على نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وذلك عن طريق العقود التي تبرمها الحكومة مع المؤسسات أو الأفراد المحليين والجهات الأجنبية لإدارة المنشاة العامة لقاء أجور محددة أو نسبة من العائدات أو حصة من رأس المال المنشاة، ولا تعد الإدارة في

(١) علي حسين حسن، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية،مج ٢٠، ع١، ٢٠١٢، ص٧٩

هذه الحالة مسؤولة عن المخاطر التجارية أو عن تدهور في قيمة أصول المنشاة، أو عن طريق بيع جزء من منشات القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو يكون عن طريق البيع الكلي المباشر لمنشات القطاع العام إلى القطاع الخاص، ولكي تنجح هذه العملية لابد أن تستجيب البنى الاقتصادية القائمة إلى متطلباتها كما ويجب أن تتمتع العناصر الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد بالديناميكية والقدرة على التفاعل معها.(١) وان العمل على التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص لا يعني إلغاء أو حذف القطاع العام، حيث لا يمكن إلغاء القطاع العام ، وإنما العمل على الموائمة ما بين القطاع العام والخاص، وهذه تحتاج إلى إدارة اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ، وكذلك بإمكان الإدارة الاقتصادية للدولة أن تجعل حصة القطاع في الأشغال والأعمال تزداد في المستقبل بدون بيع أي وحدات تعود إلى الحكومة، وهذه السياسة سوف تخلق فرصة لإدارة حصته من النشاط، وبالتالي العمل على إكساب الإدارة الاقتصادية للدولة الخبرة اللازمة لجعلها تتكيف لإدارة حصتها من الملكية في أدارة المشروعات الإنتاجية . وان هذا لا يعني إلغاء دور القطاع العام وبيع منشاته بالكامل وذلك لان القطاع الخاص في الاقتصادات النامية ومنها الاقتصاد العراقي لم يستطع القيام بالدور الذي لعبه في الدول الرأسمالية المتقدمة ، ليس لان الدولة قيدت وحددت من إمكانية عمله وتطوره، باعتبار أن الدولة مارست إدارتها الاقتصادية في ظل التدخل الحكومي المباشر وهيمنة القطاع العام (الحكومي) والقطاع الخاص(السوق) وهنالك مجموعة من الإجراءات الواجب توفرها لتشجيع نظام الخصخصة في الاقتصاد العراقي ، وهو العمل على حل مشكلة العمالة الوطنية التي تعتبر المحور الرئيس الذي يلاقي جدلا واسعا في الساحة العراقية ، وذلك عن طريق قيام الدولة بتشجيع العمل في القطاع الخاص، كان تتحمل جزء من رواتب الذين سيعينون في القطاع الخاص ولو لفترة محددة، وكذلك العمل على تقليص الفوارق بين رواتب القطاع الخاص ورواتب الحكومة عن طريق تفادي إي زيادة غير اعتيادية في رواتب الحكومة، وكذلك العمل على أصلاح المناهج الدراسية لتصبح أكثر انسجاما مع متطلبات الإصلاح الاقتصادي واحتياجات القطاع الخاص.(٢) ويمكن الإشارة أن إصلاح القطاع المصرفي الخاص من خلال دعم المصارف الأهلية بالسماح لها بالقيام بالعمليات والأدوات المصرفية كافة للمشاريع والنشاطات التي تقوم بها الوزارات والدوائر التابعة لها وعدم تحديدها وحصرها لدى المصارف الحكومية وفتح الاعتمادات المصرفية عن الاستيرادات الخارجية وقبول الحوالات الخارجية ومساواتها مع

---

(١) حسين عجلان،القطاع العام في العراق بين ضرورة التطوير وتحديات الخصخصة ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،ع١١، ٢٠٠٦، ص٢٦

(٢) سامي عبيد محمد، الخصخصة في الاقتصاد العراقي (الإجراءات والمعوقات)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة ، مج٧،ع٢٧، ٢٠١١، ص ٥٩-٦٠

المصارف الحكومية فعليا وعمليا على أن يتولى البنك المركزي ووزارة المالية والجهات ذات العلاقة التنسيق فيما بينهم وتوحيد التعليمات والتشريعات التي تحقق ذلك، سيكون له اثر مباشر ورئيسي في تطوير عملية التنمية في الاقتصاد العراقي ودعما لعملية الخصخصة في العراق.

ثالثا:- العمل على تطوير وتنشيط قطاع السياحة والخدمات

تجاوزت السياحة بمفهومها المعاصر من مجرد كونها سفر وفعاليات ترويجية ، الى نوع من الصناعة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وضمن أطار نوع من تنظيم العلاقات والمصالح بين دول العالم لذلك تعد التنمية السياحية في الوقت الحاضر احد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لما

لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية لعموم أفراد المجتمع.

تعتبر السياحة نشاط اقتصادي لا يمكن تجاهلها ضمن المكونات الاقتصادية للدول ايا كان شكلها ونظامها الاقتصادي، بل تعطيها بعض الدول أولوية فتصبح السياسة شاملة وملزمة لهذه الدول كباقي السياسات الاقتصادية كسياسة الإسكان والمالية والنقدية ....الخ

أما بالنسبة للاقتصاد العراقي، فيعتقد كثير من المتابعين والاقتصاديين أن بلدا مثل العراق بسعته الأرضية الواسعة، لا يجوز أن يبقى اقتصاده معتمدا على النفط ، بل يجب البحث عن الوسائل السبل المصادر الايرادية التي تشكل رديفا للنفط في إسناد الاقتصاد العراقي. وبما إن الاقتصاد العراقي يمتلك المقومات السياحية والتي يمكن استثمارها وتنميتها والاعتماد عليها في سوق السياحة العالمية، كامتلاكه للمراقد الدينية المقدسة التي يومها الزائرون والسياح من جميع أنحاء العالم وكذلك امتلاكه المعالم التاريخية والأثرية وغيرها.(١)

(١) فارس بريهي، تطوير السياحة..مدخل للتنمية المستدامة في العراق،مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية،جامعة المثنى، مج١،ع١، ٢٠١١،ص ١٦

أولا:- الاستنتاجات

١- أن التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم منذ ثمانينات القرن الماضي ولحد ألان قد ألقت بضلالها على كافة دول العالم وانتقلت أثارها على كافة العمليات الاقتصادية سواء على مستوى البلدان المتقدمة أو البلدان النامية أو المتخلفة اقتصاديا، لذا فان الأزمة الاقتصادية لا تنحصر أثارها على مستوى الأداء الاقتصادي لذلك البلد بل تنتقل إلى البلدان الأخرى عبر آليات متعددة مختلفة.

٢- يبدو واضحا من خلال الدراسات النظرية لواقع البلدان النامية ومنها العراق، إلا انه هذه البلدان أكثر تأثرا من غيرها حينما تواجه أزمة أو صدمة اقتصادية لأي سبب من الأسباب وذلك لكون اقتصادياتها وحيدة الجانب وتعتمد على الصادرات من المواد الأولية لأجل الحصول على العملات الصعبة. لذا يكون لزاما على هذه البلدان تغيير هياكلها الاقتصادية لأجل تخفيف مستوى الانفتاح نحو الخارج وإلا فإنها ستبقى تعاني من المعضلات التي تواجه الاقتصاد العالمي.

٣- القطاع الزراعي في العراق مهمل للغاية ولم يحصل أي تطور فيه، بل تراجع هذا القطاع بشكل كبير علما إن مستلزمات التطور لهذا القطاع متوفرة بل نلاحظ أن هنالك تعمد في مجال تأخير وتهميش في هذا القطاع.

ثانيا:- التوصيات :

١- طالما أن الأزمات الاقتصادية قد أصبحت من سمات الاقتصاد العالمي المعاصر وأخذت تهدد الأمن الاقتصادي للبلدان وخاصة البلدان النامية، لذا أصبح لزاما على الدول وخاصة الدول النامية اتخاذ كافة السبل المناسبة لمواجهة تحديات الأزمات الاقتصادية والصدمات سواء أكانت عالمية أو إقليمية أو محلية

٢- العمل على تطوير القطاع الخاص، على أن تكون مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الأساسية كالزراعة والصناعة والخدمات والتي تتطلب استثمارات طويلة الأجل من اجل المساهمة في تطوير الإنتاج والإنتاجية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية

٣- يجب على الحكومة إتباع إدارة اقتصادية متوازنة تضمن اتخاذ الإجراءات التي من شانها تفعيل دور الدولة أولا ومن ثم دور الشركات التابعة للقطاع الخاص.

٤- توفير السبل للنهوض بالسياحة الداخلية فهي إلى جانب كونها وسيلة مهمة لتوفير الأجواء الملائمة للمواطنين لقضاء أوقات فراغهم ، وكذلك إسهامها في دعم الاقتصاد القومي من خلال عدالة توزيع الدخل القومي على مختلف المناطق في الدولة ورفع للمستوى ألمعاشي والثقافي والحضاري للمواطنين وزيادة نمو العلاقات الاجتماعية وإذكاء الشعور الوطني فضلا عن تنمية الهوايات والحرف اليدوية.

المصادر :-

أولا:- الكتب:-

(١) أل فارس ، عبد العزيز، النمو الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد ،١٩٩٩

(٢) ألوزني، خالد واصف، الرفاعي، احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط٣، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩

(٣) الأمين، عبد الوهاب،مبادئ الاقتصاد الكلي، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢

(٤) جبتور ، عبد العزيز، الإدارة العامة المقارنة، ط١،دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠٠٩

(٥) جبتور ،عبد العزيز، مبادئ الإدارة العامة، ط١،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن،٢٠٠٩

(٦) جوارتيني، جيمس واستروب ، ريجارد، الاقتصاد الكلي(الاختيار العام والخاص)، ترجمة عبد الفتاح الرحمن وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٨

(٧) خليل ، سامي، مبادي الاقتصاد الكلي، موسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠

(٨) ساملسون، بول، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، ط١٥، عمان، ٢٠٠١

(٩) عبد العزيز ، إبراهيم، أصول الإدارة العامة، ط١، المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٣

(١٠) فيريل هيدي، ترجمة قاسم القريوني، الإدارة العامة (منظور مقارن)،ط٢، دار الفكر للنشر والتوزيع،عمان،١٩٧٩

(١١) كامل المغربي وآخرون، أساسيات في الإدارة ، ط١،دار الفكر للنشر والتوزيع،الأردن،١٩٩٥

(١٢) نعيم إبراهيم، الظاهر، مبادئ الإدارة الاقتصادية ،اربد عالم الكتب الحديثة ،٢٠٠٩،عمان

ثانيا:- الرسائل والاطاريح

(١) حجاج ، محمد الهاشمي، اثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2011

(٢) نعمة ، سمير فخري، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات(مصر حالة دراسيةللمدة١٩٧٥-٢٠٠٦)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧

ثالثا:- الدوريات

(١) ألشمري، مايح شبيب، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مجلة الاقتصادي الخليجي، ع٢٣، ٢٠١٢

(٢) ألعقيدي، محمد ، الإستراتيجية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع٢١، ٢٠٠٦

(٣) إلهيتي،احمد وآخرون، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧(الأسباب والآثار)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإدارية والاقتصادية،جامعة الانبار، مج٢، ع٣، ٢٠١٠

(٤) بريهي، فارس، تطوير السياحة..مدخل للتنمية المستدامة في العراق،مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية،جامعة المثنى، مج١،ع١، ٢٠١١عبد علي المعموري، خضير عباس، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، مج٢٨٦، ع٥، ٢٠١١

(٥) حسن، علي حسين، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية،مج ٢٠، ع١، ٢٠١٢

(٦) حسين، هندرين حسن، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على النشاط الاقتصادي، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ع٨٩، ٢٠١١

(٧) الحلو، عقيل، الأزمة المالية وتداعياتها على النشطة المالية والاقتصادية في البلدان العربية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج١٣، ع٤، ٢٠١١

(٨) شيبان، جليل، ألحمدي، عقيل، اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات(الاقتصاد الأمريكي حالة دراسية)، مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة البصرة، ع٢٧، ٢٠١١

(٩) الصبيحي، علي نبع و حسن، احمد وهيب، السياسات الكلية في العراق خلال ١٩٩٠-٢٠١٠والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الانبار، مج٤،ع٧، ٢٠١١

(١٠) عبد جاسم، عبد الرسول، نحو تقويم الاقتصاد العراقي-الحلول والمعالجات،مجلة المنصور،جامعة بغداد، ع١٤، ٢٠٠٩

(١١) عجلان، حسين،القطاع العام في العراق بين ضرورة التطوير وتحديات الخصخصة ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،ع١١، ٢٠٠٦

(١٢) علاوي ،كامل و حسين، محمود،التنافسية ومتطلبات التنمية(العراق حالة دراسية)، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية، ع٧٣، ٢٠١٢

(١٣) غيلان، مهدي سهر، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي في العراق،مجلة جامعة كربلاء، مج ٥، ع٢، ٢٠٠٧

(١٤) قروف، محمد وسعودي، محمد، السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٩– ٢٠١١)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية، مج١٩، ع١٢، ٢٠١٢

(١٥) قصي، همسة، القطاع الزراعي ضمن الموازنة العامة لعام ٢٠١٠، مجلة الإدارة والاقتصاد،جامعة كربلاء، مج١، ع٣، ٢٠١٢

(١٦) كورتل، فريد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العالمية المحكمة، جامعة سكيكدة، الجزائر ،٢٠٠٨

(١٧) محمد، سامي عبيد، الخصخصة في الاقتصاد العراقي (الإجراءات والمعوقات)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة ، مج٧،ع٢٧، ٢٠١١

(١٨) نافل، أخلاص قاسم، دور النفط في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣،مجلة قضايا سياسية،جامعة النهرين،ع٣٧، ٢٠١٤

رابعا:– الندوات والبحوث

(١) محمد، سحر قاسم، الآليات الواجب لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، باحثة في البنك المركزي، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ٢٠١١

خامسا:– التقارير السنوية

(١) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٣

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للسنوات (١٩٩٠–٢٠١٣)

(٣) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم إحصاءات ميزان المدفوعات،٢٠٠٨

سادسا:– الكتب الأجنبية

(1) Gregory Mankiw, "principles of Macro economics, 2nd edition, oxford university press, 2000

(2) Timothy Wilkin, Crisis Dinger& opportunity, Un commonsense Library volume , 2001

(3) Robison, J.A, ((crisis. In D. Lsis(ED).International encyclopedia of the social sciences)),voli3,NewYork,1968

(4) Hornby, A.S cowie, A.P& Gimson, A.C,((oxford advanced learners dictionary of current English)), oxford university press, London,1984